

الاشتراكية العربية

تحديد بالنسبة الى الاهداف النهضة العربية

ان عدة اسئلة تعرض بهذه المناسبة: ^(١) هل يصح ان تسمى المواد التي وضعت في الدستور اشتراكية؟ وهل في الاشتراكية اعتدال وتطرف، ام ان الاشتراكية واحدة ومجال الاعتدال والنظر هو في التطبيق وحده، فأما ان تتحقق دفعة واحدة، او تضطر الى تأجيل بعض اهدافها تبعا للظروف؟ وهل الاشتراكية التي يحتاجها العرب تحدد بالنسبة الى مصالح بعض الافراد من ذوي النفوذ والاقطاع؟

لئن سجل مشروع الدستور الجديد خطوة الى الامام من حيث النص على فكرة الاصلاح الاجتماعي فان هذه الخطوة ما تزال جد ضعيفة وهزيلة. حتى اذا قيست بما تتضمنه دساتير وتشريعات بعض الدول الرأسمالية في العالم، لذلك يكون الادعاء بأن مشروع الدستور اعتنق الاشتراكية «المعتدلة» من قبيل اللغو والمبالغة.

اما التذرع بصفة الاعتدال ففيه مغالطة وتمويه. فللاشتراكية مهما تنوعت صفاتها واختلفت فيها الاجتهادات حدود واحدة واضحة تفرقها عن النظام الرأسمالي. ان الاشتراكية تعني دوما تأميم المرافق العامة والصناعات الحيوية الكبرى. كما تعني التوزيع العادل للاراضي واشراف الدولة او وضع يدها على التجاريتين الخارجية والداخلية.

(١) هذه المقالة كتبت بمناسبة مناقشة الجمعية التأسيسية في سوريا للمواد الاقتصادية في الدستور عندما قال نائب حزب البعث ان تلك المواد لا تحقق شيئا ذا غناء من الاشتراكية التي يتطلّبها البعث العربي، ورد عليه مقرر لجنة الدستور وعضو حزب الشعب صاحب الاكثريّة في الجمعية: انهم اُثروا الاخذ بالاشتراكية المعتدلة. وقد نشرت في جريدة «البعث»، العدد ٤٦٢.

ولئن جاز التفريق بين اشتراكية متطرفة واخرى معتدلة فلا نجد ان ثمة ما ينطبق عليه صفة الاعتدال مثل اشتراكية حكومة العمال في بريطانيا. هذه اشتراكية معتدلة في بلاد عرفت دوماً بالاعتدال والاتزان والتطور البطيء الذي يتجنب العنف والصدمات. ومع ذلك فأين من اصلاحات حكومة العمال البريطانية ما ورد في مشروع الدستور السوري؟ لقد حققت حكومة العمال الشيء الكثير من برنامجها الاشتراكي في مدة خمس سنوات، وما تزال ماضية في تطبيقه، ولما اضطرتها الاحداث الدولية وبعض المصاعب الداخلية الى تأجيل تنفيذ قسم من هذا البرنامج، لم تتنازل عن هذا القسم الذي اضطرت الى تأجيله، ولم تقل ان القسم الذي حققته هو كل اشتراكيته، وهكذا يكون الاعتدال في مراحل التحقيق لا في اصل المبادئ والبرامج.

وما دمننا في صدد الاشتراكية الانكليزية، فلتتخذ منها مناسبة لتوضيح معالم اشتراكيته المستمدة من حاجات الشعب العربي في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة. ان الاعتدال الذي تتصف به الاشتراكية الانكليزية يظهر في المبدأ والاسلوب معاً. فهي في مبدئها ليست جذرية تعيد النظر في جميع الاسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي الانكليزي، لذلك لم تلجأ الى اعادة توزيع الثروة والاراضي كما حدث في بلاد اخرى، وهي في اسلوبها ليست انقلابية بل تطويرية تحقق ما يمكن تحقيقه بالطرق السلمية. وتفسير ذلك في شيئين: رقي المجتمع الانكليزي ونضجه السياسي وانسجامه القومي، وامتلاك الدولة الانكليزية للمستعمرات.

فاذا قارنا بهذه الحالة حالة البلاد العربية ظهر لنا الفرق واضحاً: فتأخر المجتمع العربي وضعف انتاجه والتفاوت المخيف بين طبقاته يجعل كل معالجة لا تتناول الاسس بالقلب والتبديل معالجة سطحية فاشلة. كما ان ضعف البلاد العربية كدول مجزأة منقوصة السيادة يحرمها من استغلال أكثر قواها الذاتية. فضلاً عن القوى الاضافية التي تستمتع بها دولة ذات امبراطورية كبريطانيا. ففي حين يشارك العامل الانكليزي الى حد ما بصورة آلية، في الفوائد التي لدولته من مستعمراتها، فيكون بهذا المعنى، وضمن حدود معينة رأسمالياً، اي مستثمراً لجهود غيره نجد الرأسمالي العربي يفقد بعض ثمرات قدرته الاستثمارية لمصلحة الدول والشركات الاستعمارية

المتحكمة في بلاد العرب .

والآن اذا عرفنا الاشتراكية تعريفاً واقعياً سليماً ، وقلنا انها ليست غاية في ذاتها بل وسيلة ضرورية لتضمن للمجتمع أعلى مستوى من الانتاج مع أبعد حد من الانسجام والتضامن بين المواطنين ، نجد ، على ضوء هذا التعريف ، ان بلوغ المجتمع العربي في وضعه الراهن لهاتين الغايتين يتطلب نظاماً اشتراكياً يكون أعمق اسساً واشمل نطاقاً ، وأعنف تحقيقاً من النظام الذي ارتضاه الانكليز وفق حاجاتهم التي هي دون حاجات الشعب العربي ارهاقاً والحاحاً .

اذن فليس الاعتدال والتطرف في المبادئ الاشتراكية امراً تابعاً لهوى الاشخاص واجتهادهم النظري ، بل هو مرتبط بحاجات المجتمع . ومتى فهمت هذه الحاجات فهما صحيحا ، فلا يعود ثمة مجال للاعتدال والتطرف . بل تتوجب تلبية هذه الحاجات الحياتية بأمانة وصدق عزيمة . اما اذا وضعت المبادئ والبرامج بمعزل عن حاجات المجتمع سواء أكانت رخوة سطحية كالتي يتبناها واضعو مشروع الدستور ، او عنيفة مجردة مصطنعة كنظرية الشيوعيين ، فانها ، بابتعادها عن تلمس حاجات المجتمع الحقيقية ، ستتسبب في استفحال المرض بدلا من تخفيفه وشفائه .

ان انكلترا التي يسير تاريخها منذ مئات السنين في اتجاه تقدمي صاعد ، عندما بدأت تخسر بعض سيطرتها العالمية سارعت الى التعويض عن هذه الخسارة في القوة الخارجية باستغلال قوتها الداخلية على شكل أصح ونطاق أوسع مما كان في الماضي . وهكذا اخذت بالاشتراكية المعتدلة التي تنمي قدرة الشعب الانكليزي بتحسين حالة طبقة العاملة . أما الامة العربية التي يسير تاريخها منذ مئات السنين في هبوط وتدهور فليس لها اية قوة خارجية ، بل على العكس هي موضع اعتداء المستعمرين الطامعين ، وما ذلك الا لانعدام قوتها الداخلية .

فالاشتراكية التي توافقها وتلبي حاجاتها ليست للتعويض والاصلاح والترميم ، بل للانقاذ من خطر الفناء وللخلق من جديد . لذلك لن تكون الاشتراكية العربية الا انقلابية في فكرتها ، ثورية في اسلوبها ، حتى تؤدي مهمتها .

المسألة الآن هي أحياء عشرات الملايين من أفراد الشعب العربي ولو اقتضى الامر

موت عشرات أو مئات من الاقطاعيين العرب.

ميشيل عفلق

١٢ آب ١٩٥٠